SINAI Journal of Applied Sciences 13 (3) 2024 439-454

Available online at www.sinjas.journals.ekb.eg

SCREENED BY SINAI Journal of Applied Sciences

iThenticate Professional Plagiarism Prevention

Print ISSN 2314-6079
Online ISSN 2682-3527

ARU-EGYPT SJAS Trust Science | It Creates

IMPACT OF ENVIRONMENTAL ECONOMIC POLICIES ON EGYPTIAN EXPORTS DEVELOPMENT

Ibrahim M. ElMetwally[1*]; R.M. Hefny[2]; S.A. AbuAl-Qasim[3] and R.I. Radwan[2]

1. Dept. Environ. Admin., Legal and Econ. Sci., Inst. Environ. Stud., Arish Univ., Egypt.

2. Dept. Econ. and Rural Develop., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.

3. Hort. Res. Inst., Agric. Res. Center, Giza, Egypt.

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 11/02/2024
Revised: 12/04/2024
Accepted: 22/05/2024

Keywords:
Economic policies,
environmental policies,
export, import,
Egypt.

ABSTRACT

The research aims to identify the role of economic and environmental policies in the development of foreign trade in its broad concept to judge its effectiveness and develop appropriate policies and mechanisms to improve its efficiency in a way that ensures the development of exports and the reduction of unnecessary imports. The problem of the study was identified in the variation and overlap of the impact of financial and environmental policies on Egyptian foreign trade and its development, which includes increasing exports and reducing unnecessary imports, which increases the difficulty of determining the effective role of these policies on Egyptian foreign trade and then judging their effectiveness and ability to implement their goals in developing Egyptian foreign trade. The study concluded that the total impact of economic and environmental variables on export development in its broad sense amounted to about 63%, of which about 32% were for economic variables and about 34% for environmental variables, indicating a relative convergence between the impact of environmental and economic variables. As for the role of economic and environmental policies in rationalizing imports in its broad sense, it was found that the total impact of economic and environmental variables on rationalization in its broad sense amounted to about 42%, of which about 21% were for economic variables and about 21% for environmental variables.

المقدمة والمشكلة البحثية

تعتبر التجارة الخارجية لمصر من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي وتعزيز الاقتصاد القومي، حيث تؤثر بشكل متنوع ومتداخل على كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، بالإضافة إلى دورها الهام في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. تؤثر التجارة الخارجية، سواء الصادرات أو الواردات، بشكل متبادل على القطاعات الإنتاجية والخدمية، مما يؤكد أن واقع التجارة الخارجية يتأثر بالعديد من العوامل، مثل السياسات الاقتصادية والبيئية المتبعة. وجود علاقات متشابكة بين السياسات الاقتصادية والبيئية والتجارة الخارجية يؤكد على أهمية التنسيق بين هذه السياسات وتنمية التجارة الخارجية. يشمل مفهوم تنمية التجارة الخارجية زيادة الصادرات، تنويع السلع المصدرة، تحسين جودتها، الحد من الواردات غير الضرورية، وتحسين هيكل الواردات ليشمل السلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج.

تلعب التجارة الخارجية دورًا في دعم جهود الدولة لتحقيق أهداف البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة 2030، من خلال تأثيرها على السلع المصدرة والمستوردة. وتتأثر السياسات الاقتصادية والبيئية المصرية بالعديد من المتغيرات المحلية والاقليمية سواء كانت متغيرات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إلا أنه من المهم التأكيد على وجود ارتباط وثيق بين السياسات الاقتصادية والبيئية، بل وتداخل في الآثار المباشرة وغير المباشرة، وانطلاقاً من هذا الارتباط الوثيق تأتي أهمية العمل على تكامل هذه السياسات فيما بينها وعدم تعارضها بحيث تتسم السياسات البيئية والاقتصادية بالمرونة الكافية والتكامل فيما بينها فضلاً عن الشمولية في التأثير.

*** Corresponding author: E-mail address:** himametwle9@gmail.com
https://doi.org/10.21608/sinjas.2024.311564.1283
2024 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved.

مشكلة الدراسة

تأثر السياسات الاقتصادية والبيئية على التجارة الدولية، سواء فيما يتعلق بالصادرات أو الواردات، وتتميز بتعدد الآثار بالإضافة إلى سرعة وعمق التأثير. ومن هذا المنطلق، يكتسب قياس تأثير هذه السياسات بدقة اهتماماً خاصاً، حيث يسعى هذا القياس لتحديد الخصائص العامة لهذه السياسات من أجل تعزيز التجارة الخارجية بمفهومها الشامل. ومع ذلك، فإن زيادة تداعيات التغيرات المحلية والعالمية قد تؤدي إلى انحراف في التأثيرات الإيجابية لهذه السياسات على التجارة الدولية، مما يتطلب تطبيق هذه السياسات بشكل متوازن وعدم التأثير المتفاوت على الجوانب الاقتصادية المختلفة.

من هذا المنطلق، تتمحور مشكلة الدراسة حول تنوع وتداخل الآثار للسياسات المالية والبيئية على التجارة الدولية المصرية وتعزيزها، من خلال المفهوم الشامل الذي يشمل زيادة الصادرات كميًا ونوعيًا وتحسين جودتها، بالإضافة إلى تقليل الواردات غير الضرورية وتحسين هيكل الواردات وجودة السلع المستوردة. هذا يزيد من صعوبة تحديد الدور الفعال لهذه السياسات في تعزيز التجارة الدولية المصرية، ومن ثم تقييم فعاليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها في تعزيز التجارة الخارجية المصرية.

أهداف الدراسة

انطلاقاً من المشكلة البحثية تستهدف الدراسة تحقيق هدف رئيسي يتمثل في التعرف على دور السياسات الاقتصادية والبيئية في تنمية التجارة الخارجية بمفهومها الواسع للحكم على فاعليتها، ووضع السياسات والآليات المناسبة لتحسين كفاءتها بما يضمن تنمية الصادرات والحد من الواردات غير الضرورية، ومن هذا الهدف الرئيسي تندرج مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل أهمها في الآتي:

- التعرف على الوضع الراهن للسياسات الاقتصادية والبيئية المصرية.
- التعرف على واقع التجارة الخارجية المصرية.
- الأثر النسبي للسياسات الاقتصادية والبيئية على الصادرات والواردات المصرية.
- محاولة وضع السياسات والآليات المقترحة لتنمية الصادرات المصرية وترشيد الواردات من خلال المفهوم الواسع.

مصادر البيانات والطرق المستخدمة

اعتمدت الدراسة على أسلوبي التحليل الوصفي والكمي، حيث تم استخدام الأسلوب الوصفي عند عرض مقدمة الدراسة وأهدافها والاستعراض المرجعي للدراسات السابقة، وكذلك في شرح بعض المفاهيم والمتغيرات المتعلقة بالدراسة، بينما اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي لقياس الظواهر والمتغيرات المتعلقة بمشكلة الدراسة حيث تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي المعروفة مثل: معادلات الاتجاه الزمني العام، وتحليل التباين (Analysis of variance)، واستخدام نموذج المعادلات الآنية (Simultaneous System Equation)، حيث تمت الإشارة إلى منهجية تلك المؤشرات كل في موضعه.

النتائج والمناقشة

السياسات الاقتصادية المصرية

تتعدد وتتنوع السياسات الاقتصادية بتنوع أهدافها، إلا أن جميع هذه السياسات تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للأفراد والحد من التبعية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الواسع من خلال تحسين مستوى جوة أفراد المجتمع، وتتمثل أهم هذه السياسات الاقتصادية في كل من السياسات المالية والنقدية، والسياسات الاستثمارية، والسياسات التجارية، وسياسات الاصلاح الاقتصادي، فضلا عن السياسات المتعلقة بالاتفاقات التجارية، وفيما يلي عرض الملامح العامة لهذه السياسات.

السياسة المالية والنقدية

تعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة لضبط حالة الاقتصاد، وغالبا ما تشهد هذه النوعية من السياسات تغيرات كبيرة وتطورات متلاحقة وذلك بهدف مواكبة التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية ومواجهة التضخم (**وزارة المالية، 2021**)، وذلك نتيجة لدورها الكبير في التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على التجارة الخارجية المصرية بجانبيها الصادرات والواردات.

السياسة المالية

تأتي أهمية السياسات المالية في تأثيرها على التجارة الخارجية في دورها الفعال في توفير المعروض النقدي لعمليات الانتاج من اجل التصدير وتوفير العملة من أجل الاستيراد، وكذلك توفير احتياطي النقد الأجنبي لدعم العمليات الاستيرادية للسلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج التي تستخدم للتصدير وبالتالي تساهم في توفير العملة الاجنبية ومن ثم يمكن التأكيد على الأثر المتبادل بين السياسات المالية والتجارة الخارجية المصرية، متمثلة في السيولة والمعروض، والإنفاق الحكومي، والضرائب (**وزارة المالية، 2021**).

نجد من جدول 1 أن نسبة المعروض النقدي من الناتج المحلي الاجمالي بلغت حوالي 33.1 % عام 2000، ووصلت لحوالي 84 % عام 2021، بزيادة قدرت بحوالي 50.9% وبنسبة بلغت حوالي 154% عما كانت عليه عام 2000، وبلغ الحد الأدنى حوالي 33.1 % عام 2000، وبلغ الحد الأعلى حوالي 98.1 % عام 2017.

وبلغت نسبة احتياطي النقد الأجنبي بلغ حوالي 13.1 مليار دولار عام 2000م، ووصل لحوالي 35.6 مليار دولار عام 2021، بزيادة قدرت بحوالي 22.5 مليار دولار وبنسبة بلغت حوالي 172% عما كانت عليه عام 2000م، وبلغ الحد الأدنى حوالي 11.6 مليار دولار عام 2012، وبلغ الحد الأعلى حوالي 40.7 مليار دولار عام 2019.

بينما بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية بلغ حوالي 13.2 مليار دولار عام 2000، ووصل لحوالي 35.5 مليار دولار عام 2021، بزيادة قدرت بحوالي 22.3 مليار دولار وبنسبة بلغت حوالي 169 % عما كانت عليه عام 2000، وبلغ الحد الأدنى حوالي 11.5 مليار دولار عام 2003، وبلغ الحد الأعلى حوالي 43.3 مليار دولار عام 2015.

السياسة النقدية:

تعتبر السياسات النقدية من السياسات الاقتصادية التي لها تأثير كبير وسريع ومباشر على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية هذه السياسات في التأثير على التجارة الخارجية المصرية ما بين التأبير الإيجابي والسلبي، وتتمثل أهم هذه السياسات في كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على الودائع بالبنوك المصرية.

نجد من جدول 2 أن قيمة الجنيه المصري أمام الدولار بلغت حوالي 3.5 دولار عام 2000، ووصلت لحوالي 15.6 دولار عام 2021، بزيادة قدرت بحوالي 12.1 دولار وبنسبة بلغت حوالي 346% عما كانت عليه عام 2000، وبلغ الحد الأدنى حوالي 3.5 دولار عام 2000، وبلغ الحد الأعلى حوالي 17.8 دولار عام 2017، بينما بلغ سعر الفائدة على الودائع في مصر بلغ حوالي 9.5% عام 2000م، ووصلت لحوالي 7.4% عام 2021، بانخفاض قدر بحوالي 2.1 % وبنسبة انخفاض بلغت حوالي 22% عما كانت عليه عام 2000، وبلغ الحد الأدنى حوالي 6 % عام 2006، وبلغ الحد الأعلى حوالي 12.3 % عام 2018.

السياسة الاستثمارية

تعتبر السياسات الاستثمارية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة للحد من البطالة وتوفير فرص عمل ملائمة للأفراد وزيادة الإنتاج للحد من الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وغالبا ما يلزم لهذه النوعية من السياسات اتخاذ قرارات متعلقة بتشجيع الاستثمارات وضمانها وتقديم حوافز لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية (وزارة المالية، 2021) ،حيث تمثلت أهم السياسات الاستثمارية التي اتبعتها مصر خلال الفترة 2000-2021 في نوعين من السياسات أولهما سياسات متعلقة باستحداث الأنظمة الاستثمارية في مصر، وثانيهما سياسات متعلقة بتشجيع الاستثمارات (ومنها ضمانات وحوافز الاستثمارات وتنظيم العمليات الاستثمارية).

المجالات الأخرى تشمل العديد من المجالات ومن أهمها خدمات التعليم والغاز الطبيعي، والزراعة، وقناة السويس، والخدمات الصحية، والانشطة العقارية، والاتصالات والمعلومات، وتكرير البترول، وغيرها.

ومن خلال استعراض أهم مجالات الاستثمار في مصر خلال الفترة 2002-2021 يتبين من الشكل التالي أن أهم مجالات الاستثمار في مصر تمثلت في الطرق والنقل والتخزين والتي احتلت المرتبة الأولى بنسبة 17% من إجمالي الاستثمارات، ثم الكهرباء في المرتبة الثانية بنسبة 15%، ثم الأنشطة الصناعية والخدمات المرتبطة بها في المرتبة الثالثة بنسبة 12%، ثم البترول في المرتبة الرابعة بنسبة 10%، ثم المياه والصرف الصحي والزراعة والتصنيع الغذائي في المرتبتين الخامسة والسادسة بنسبة 9%، و7% لكل منهما على الترتيب، ومن هذا المنطلق يتبين أهمية الاستثمارات في دعم التجارة الخارجية المصرية خاصة من خلال الاستثمارات في مجالات النقل والتخزين والكهباء و والأنشطة الصناعية والزراعية.

السياسات التجارية

تعتبر السياسات التجارية والقرارات المنظمة لعمليات التصدير والاستيراد من أهم العوامل المؤثرة في حجم التجارة الخارجية المصرية، وذلك من جانبين الأول منهما يتعلق بالاستيراد من حيث دور هذه السياسات في تنظيم عمليات استيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية مع الحفاظ على القدر المناسب من دعم وحماية الاقتصاد الوطني والأنشطة الإنتاجية بحيث لا تتسبب الواردات في إغراق السوق المحلي وإلحاق الضرر بالصناعة الوطنية، بينما يتعلق الجانب الثاني بالتصدير وتشجيع الدولة على زيادة وتنمية الصادرات خاصة الصادرات ذات القيمة المضافة العالية والتي تزيد فيها درجات التصنيع، ومن ثم يوجد نوعين أساسين من أنواع السياسات التجارية هما السياسات التجارية الحمائية والسياسات التجارية الانفتاحية (**الاسكو، 2019**).

جدول 1. تطور اهم السياسات المالية في مصر خلال الفترة 2000-2021 **(مليار دولار)**

السنوات	السيولة والمعروض		إجمالي الإنفاق الوطني	الضرائب			
	المعروض النقدي (% من الناتج المحلي)	إجمالي الاحتياطيات النقدية للدولار		ضرائب على التجارة الدولية	صافي الضرائب على المنتجات	ضرائب اخرى	اجمالي الايرادات الضريبية
2000	33.1	13.1	**0.43**	1.8	2.1	9.3	13.2
2001	76.7	12.9	**91.27**	1.8	1.8	9.1	12.8
2002	82.4	13.2	**83.58**	1.8	1.6	9	12.4
2003	87.8	13.6	**67.58**	1.6	0.9	9	11.5
2004	96.7	14.3	**69.12**	1.2	0.8	10.1	12.2
2005	96.7	20.6	**85.12**	1.7	0.8	14.4	16.9
2006	97.1	24.5	**96.06**	1.8	0.9	17.2	19.9
2007	97.4	30.2	**111.3**	2.5	1.1	20.7	24.3
2008	96.2	32.2	**143.3**	2.6	1.1	26.3	30
2009	88.4	32.3	**170.5**	2.7	1.3	26.8	30.7
2010	83.2	33.6	**197.6**	2.5	1.6	30.1	34.2
2011	80.7	14.9	**214.0**	2.5	1.7	30.8	35
2012	75.8	11.6	**235.7**	2.8	1.7	37	41.5
2013	69.7	13.6	**263.0**	2.6	1.9	36.2	37.9
2014	74.6	12	**279.5**	3.1	2.1	41.6	43.2
2015	75.4	13.3	**300.2**	3.1	2.2	41.6	43.3
2016	78	20.9	**264.4**	2.6	2.2	34	36.2
2017	98.1	33.2	**166.9**	1.6	2.3	20.4	22.2
2018	92.3	38.6	**221.6**	1.7	2.4	22.3	24.2
2019	81.8	40.7	**292.2**	2	2.5	25.6	27.9
2020	77.2	34.1	**365.5**	2.3	2.5	29.5	32.4
2021	84	35.6	**402.4**	2.5	2.6	31.9	35.5
الحد الاعلى	98.1	40.7	**402.4**	3.1	2.6	41.6	43.3
الحد الادنى	33.1	11.6	**0.43**	1.2	0.8	9	11.5
مقدار التغير	50.9	22.5	**402.0**	0.7	0.5	22.6	22.3
نسبة التغير	154	172	**93502**	39	24	243	169
المتوسط	82.9	23.1	**187.4**	2.2	1.7	24.2	27.2

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي متاح على الرابط التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/EG

جدول 2. تطور اهم السياسات النقدية في مصر خلال الفترة 2000-2021

السنوات	سعر الصرف للجنيه أمام الدولار	سعر الفائدة على الودائع بالبنوك المصرية (%)
2000	3.5	9.5
2001	4.0	9.5
2002	4.5	9.3
2003	5.9	8.2
2004	6.2	7.7
2005	5.8	7.2
2006	5.7	6.0
2007	5.6	6.1
2008	5.4	6.6
2009	5.5	6.5
2010	5.6	6.2
2011	5.9	6.7
2012	6.1	7.6
2013	6.9	7.7
2014	7.1	6.9
2015	7.7	6.9
2016	10.0	7.9
2017	17.8	12.1
2018	17.8	12.3
2019	16.8	11.0
2020	15.8	7.8
2021	15.6	7.4
الحد الاعلى	17.8	12.3
الحد الادنى	3.5	6
مقدار التغير	12.1	-2.1
نسبة التغير	346	-22
المتوسط	8.4	8.1

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي متاح على الرابط https://data.albankaldawli.org/country/EG

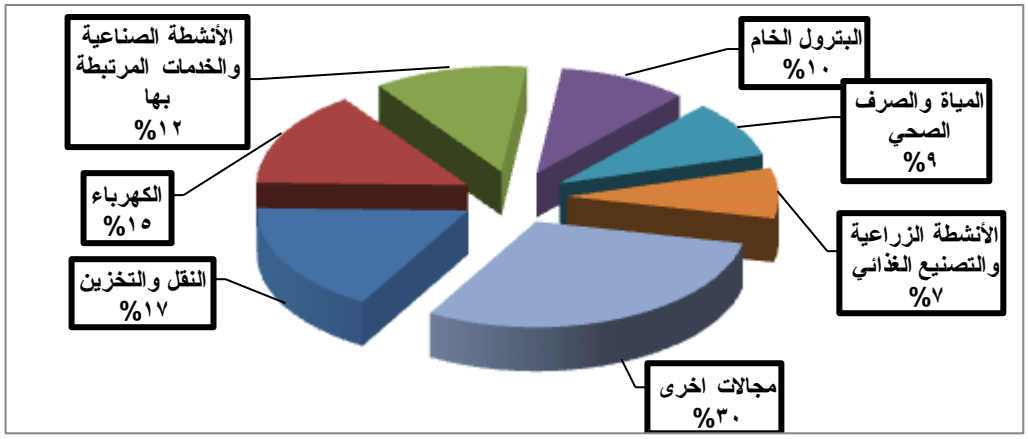

شكل 1. مساهمة مجالات الاستثمار في جملة الاستثمارات في مصر كمتوسط للفترة 2002-2021

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات الحسابات القومية متاح على الرابط:

https://mped.gov.eg/Investment

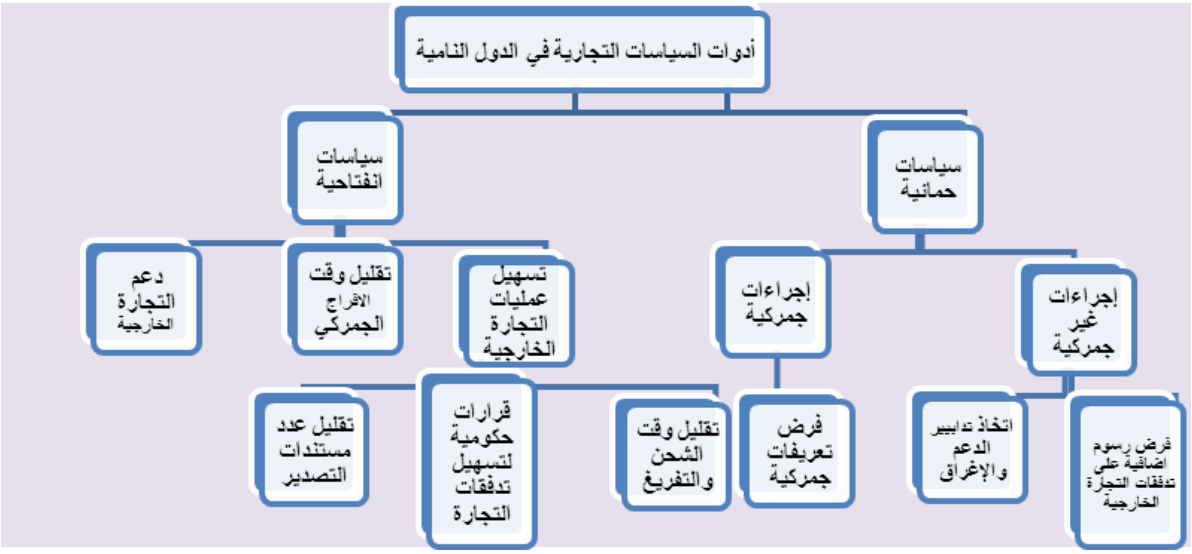

شكل 2. أهم أدوات السياسات التجارية للدول

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (لغربي آسيا) الاسكوا.

السياسات البيئية المصرية

أكدت استراتيجية التنمية المستدامة "مصر 2030" البعد البيئي للتنمية المستدامة، وهي تهدف إلى دمج الجوانب البيئية في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق إدارة فعالة للموارد الطبيعية، والحفاظ على الأصول الطبيعية في مصر، وضمان حقوق الأجيال القادمة في التنمية، وهذا من شأنه أن يدعم القدرة التنافسية الاقتصادية، بالإضافة إلى القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية (**رئاسة مجلس الوزراء**).

وبالنسبة لعلاقة التجارة الخارجية في دعم جهود الدولة لتحقيق أهداف البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة 2030 يمكن تحديدها في محورين أساسيين، الاول منهما يتعلق بالسلع المصدرة والمستوردة سواء أثر الانشطة الإنتاجية للسلع بهدف التصدير على البيئة (الانتاج غير النظيف) وكذلك أثر استيراد السلع الضارة للبيئة، بينما يتعلق المحور الثاني بعمليات النقل والشحن أثناء تدفقات التجارة الخارجية ودورها في تلوث البيئة (**وزارة التجارة والصناعة، 2020**).

ومن هذا المنطلق يمكن استنتاج وجود علاقة وثيقة بين السياسات البيئية التي تتبعها الدولة وبين التجارة الخارجية، حيث يمكن تقسيم السياسات البيئية المرتبطة بالتجارة الخارجية المصرية إلى سياسات بيئية متعلقة بالتجارة الخارجية بشكل مباشر واخرى متعلقة بالتجارة الخارجية بشكل غير مباشر، وفيما يلي عرض الملامح العامة لهذه السياسات.

دور السياسات الاقتصادية والبيئية في تنمية الصادرات المصرية

تساهم الصادرات في زيادة الانتاج وتحقيق رواج اقتصادي وتوفير العملة الأجنبية، ومن ثم تعتبر تنميتها من الأهداف الرئيسية للسياسات الحكومية، وتعتبر سياسات تنمية الصادرات من السياسات التي تحتاج مرونة كبيرة واستمرارية وذلك لتأثير الصادرات بالعديد من المتغيرات المحلية والخارجية.

ولقياس دور السياسات الاقتصادية والبيئية في تنمية الصادرات المصرية من خلال المفهوم الواسع تم استخدام نموذج المعادلات الآنية حيث يعرف نموذج المعادلات الآنية بأنه ذلك النموذج الذي لا يمكن تحديد القيمة اللتوانية لواحد على الأقل من متغيراته الداخلية دون استخدام جميع المعادلات التي يحتويها في آن واحد، أو هي الحالة التي يكون فيها المتغير التابع في معادلة ما أو أكثر هو نفسه متغير مستقل ومفسر في معادلة أخري في نفس النموذج، وأن قيم المتغير التابع (y) لا تتحدد فقط عن طريق المتغيرات المستقلة (x1,x2……) ولكن بعضاً من قيم المتغير المستقل (x) تتحدد بدورها عن طريق المتغير التابع (y).

وتتمثل فروض النموذج في أن السياسات المالية والبيئية الهادفة لتحسين البيئة الاقتصادية المصرية تساهم في تنمية الصادرات المصرية بمفهومها الواسع.

بناء نموذج المعادلات الآنية

تم تصميم النموذج الآني ليتكون من أربعة معادلات اساسية وهي معادلة التنوع السلعي، ومعادلة التنوع الجغرافي، ومعادلة القيمة المضافة للتصدير، ومعادلة، سهولة الاجراءات، ويمكن بناء تلك المعادلات كالتالي:

معادلة نمو الصادرات

$$Y1 = F(Y_2 , X_1, X_2, X_3, X_4).....(1)$$

معادلة التنوع الجغرافي

$$Y2 = F(Y_1 , X_1, X_2, X_3, X_4).....(2)$$

معادلة تنوع الصادرات

$$Y3 = F(Y_1 , X_1, X_2, X_3, X_4).....(3)$$

معادلة جودة الصادرات

$$Y4 = F(Y_1 , X_1, X_2, X_3, X_4).....(4)$$

حيث أن:

Y1: قيمة الصادرات المصرية السلعية كمؤشر معبر عن نمو الصادرات

Y2: عدد السلع المصدرة كمؤشر معبر عن تنوع الصادرات

Y3: عدد الرسائل التصديرية المصرية المرفوضة كمؤشر معبر عن جودة الصادرات

X1: سعر الصرف للجنيه أمام الدولار

X2: حجم الدعم الموجه للصادرات المصرية

X3: نسبة الكبريت المسموح بها في الوقود للسفن العابرة في الموانئ المصرية

X4: انبعاثات ثاني اكسيد الكربون نتيجة الشحن البحري

ومما هو جدير بالذكر أنه تم تقسم متغيرات النموذج الى متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية.

المتغيرات الداخلية: Endogenous Variables

وهي المتغيرات التي يتم تقدير قيمتها التوازنية من داخل النموذج وتوضحها قيم المتغيرات (Y1، Y2، Y3).

المتغيرات الخارجية: Exogenons variables

وهي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج، فقد تكون محددة مسبقا من خارج النموذج وهي كما يلي:

(X1, X2, X3, X4).

نتائج تقدير النموذج الآني:

من خلال التوصيف السابق تبين أن النموذج الآني ائد التعريف over identifie ولذلك كانت طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل Three – stage least squares method (3SIS) أنسب الطرق المستخدمة، وهم كالتالي:

- أن اجمالي التأثير للمتغيرات الاقتصادية والبيئية على تنمية الصادرات بمفهومها الواسع بلغ حوالي 63%، منهم حوالي 32% للمتغيرات الاقتصادية وحوالي 34% للمتغيرات البيئية مما يشير لوجود تقارب نسبي بين تأثير المتغيرات البيئية والاقتصادية وأنه لا يمكن العمل على تنمية الصادرات بدون مراعاة كلاهما وأنه من الأهمية بمكان يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والبيئية متناسقين فيما بينهما بحيث لا يمكن اتخذا قرار بشأن أحدهما دون مراعاة الأخر.

جدول 3. أهم المتغيرات المستخدمة في نموذج المعادلات الآنية لقياس دور السياسات الاقتصادية والبيئية في تنمية الصادرات المصرية بالمفهوم الواسع في الفترة 2000-2021

	سياسات نقدية	السياسات التجارية	السياسات البيئية لمواجهة أثر التجارة المنقولة بحراً على المناخ		قيمة الصادرات (نمو الصادرات)	عدد السلع المصدرة (تنوع الصادرات)	عدد الرسائل التصديرية المصرية المرفوضة (جودة الصادرات)
	سعر الصرف للجنيه أمام الدولار	حجم الدعم الموجه للصادرات المصرية (مليار جنيه)	نسبة الكبريت المسموح بها في الوقود للسفن العابرة في الموانئ المصرية	انبعاثات ثاني اكسيد الكربون نتيجة الشحن البحري بالمليون الطن			
	X1	X2	X3	X4	Y1	Y2	Y3
2000	3.5	0.4	4.5	2.1	1.7	415	722
2001	4	0.6	4.5	2.2	3.2	444	701
2002	4.5	0.7	4.5	2.25	4.7	446	680
2003	5.9	1.1	4.5	2.3	6.2	489	660
2004	6.2	1.4	4.5	2.36	7.7	497	641
2005	5.8	1.4	4.5	2.42	10.6	509	623
2006	5.7	1.4	4.5	2.54	13.7	812	604
2007	5.6	1.5	4.5	2.7	16.2	516	587
2008	5.4	1.7	4.5	2.88	26	519	570
2009	5.5	1.7	4.5	2.07	24.2	555	553
2010	5.6	1.9	4.5	2.94	26.3	565	537
2011	5.9	0.7	4.5	2.8	31.6	584	545
2012	6.1	0.8	4.5	2.8	29.4	591	559
2013	6.9	1.6	3.5	2.54	28.8	611	576
2014	7.1	1.8	3.5	2.46	26.8	614	673
2015	7.7	1.8	3.5	2.43	21.9	618	667
2016	10	2.1	3.5	2.45	23	619	622
2017	17.8	2.1	3.5	2.48	26.4	622	410
2018	17.8	2.8	3	2.47	29.5	633	276
2019	16.8	3.1	2.5	2.43	30.6	641	177
2020	15.8	3.3	1.5	3.47	26.8	652	99
2021	15.6	4.2	0.5	2.4	40.7	665	61

المصدر:

جدول 4. نتائج التقدير الإحصائي لنموذج المعادلات الآنية لأهم المتغيرات المستخدمة لقياس أثر السياسات الاقتصادية والبيئية في تنمية الصادرات المصرية للأسواق العالمية للفترة 2000-2021م

1- معادلة نمو الصادرات:

Ln Y1= 2.2 - 0.019 Ln x1 +0.071 Ln X_2 - 0.032 Ln x3+0.036 Ln x4+0.013 Ln Y2

(3.2) ** (3.1)** (4.2)** $(2.9)^{**}$ $(4.1)^{**}$

R-2 = 0.86 DW= 2.5

2- معادلة التنوع في الصادرات:

Ln Y2= 1.4+0.033 Ln x1 + 0.069 Ln X_2 - 0.057 Ln x3 + 0.063 Ln x4 + 0.05 Ln Y2

(2.4) ** (2.5)** $(0.5)^{-}$ $(1.2)^{-}$ (2.6) **

R-2 = 0.93 DW= 2.6

3- معادلة تحسين جودة الصادرات:

Ln Y3= 0. 85 - 0.041 Ln x1 - 0.062 Ln X_2 - 0.076 Ln x3 + 0.041 Ln x4 + 0.03 Ln Y2

$(1.52)^{-}$ (3.65)** (3.27)** $(1.18)^{-}$ (3.89) **

R-2 = 0.86 DW= 2.5

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبيانات جدول 3.

- أن المتغيرات المعبرة عن السياسات الاقتصادية والبيئية ساهمت في تنمية الصادرات بالمفهوم الواسع من خلال زيادة التنوع في الصادرات بنسبة 24%، وزيادة وتحسين جودة الصادرات بنسبة 22%، نمو الصادرات بنسبة 15%، أي أن أثر هذه السياسات لا يهتم فقط بزيادة قيمة الصادرات وأنما تنوعها في المقام الأول خاصة للصادرات ذات القيمة المضافة العالية ذات المكون الصناعي المرتفع، ثم تحسين جودة هذه الصادرات في المقام الثاني كمدخل رئيسي لزيادة قيمة الصادرات في المقام الثالث.
- أن الأثر الأكبر للمتغيرات الاقتصادية والبيئية على تنمية الصادرات بالمفهوم الواسع كان لصالح تنوع الصادرات المصرية من السلع المختلفة سواء كانت خام أو نصف مصنعة أو تامة الصنع مما يشير لدور السياسات الاقتصادية والبيئية الكبير في تنويع السلع المصدرة سواء كانت زراعية او صناعية أو مواد خام للاستهلاك المباشر او مستلزمات الانتاج.

دور السياسات الاقتصادية والبيئية في تنمية الواردات المصرية

تلجأ الدولة للاستيراد لتعويض الفرق بين العرض والطلب في السوق المحلي من السلع المختلفة، إلا أن عملية الاستيراد تحتاج لسياسات تتسم بالمرونة والكفاية والكفاءة اللزمة وذلك حتى لا تؤثر الواردات بالسلب على الانتاج المحلي وتضر بالصناعة الوطنية.

ومن هذا المنطلق جاء مفهوم تحسين نوعية الواردات بحيث تكون واردات مفيدة للاقتصاد الوطني وليست مجرد استيراد لسلع غير ضرورية تستنزف العملة الأجنبية وتضر بالاقتصاد.

ولقياس دور السياسات الاقتصادية والبيئية في ترشيد الواردات المصرية من خلال المفهوم الواسع تم استخدام نموذج المعادلات الآنية حيث يعرف نموذج المعادلات الآنية بأنه ذلك النموذج الذي لا يمكن تحديد القيمة التوازنية لواحد على الأقل من متغيراته الداخلية دون استخدام جميع المعادلات التي يحتويها في آن واحد، أو هي الحالة التي يكون فيها المتغير التابع في معادلة ما أو أكثر هو نفسه متغير مستقل ومفسر في معادلة أخري في نفس النموذج، وأن قيم المتغير التابع (y) لا تتحدد فقط عن طريق المتغيرات المستقلة (x1,x2……) ولكن بعضاً من قيم المتغير المستقل (x) تتحدد بدورها عن طريق المتغير التابع (y).

بناء نموذج المعادلات الآنية

تم تصميم النموذج الآنى ليتكون من أربعة معادلات اساسية وهي معادلة التنوع السلعي، ومعادلة التنوع الجغرافي، ومعادلة القيمة المضافة للتصدير، ومعادلة، سهولة الاجراءات، ويمكن بناء تلك المعادلات كالتالي:

معادلة ترشيد الواردات

$Y4 = F(Y_5, X_5, X_6, X_3, X_4)$.....(1)

معادلة تحسين هيكل الواردات

$$Y5 = F(Y_4 , X_5, X_6, X_3, X_4) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

معادلة جودة الواردات

$$Y6 = F(Y_4 , X_5, X_6, X_3, X_4) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

Y4: قيمة الواردات المصرية السلعية كمؤشر معبر عن نمو الواردات

Y5: واردات مستلزمات الانتاج كمؤشر معبر عن تحسين هيكل الواردات

Y6: عدد الرسائل الاستيرادية المرفوضة من خلال الجمارك المصرية كمؤشر معبر عن جودة الواردات

X5: إجمالي الاحتياطيات النقدية للدولار

X6: متوسط التعريفة الجمركية على السلع

X3: نسبة الكبريت المسموح بها في الوقود للسفن العابرة في الموانئ المصرية

X4: انبعاثات ثاني اكسيد الكربون نتيجة الشحن البحري

ومما هو جدير بالذكر أنه تم تقسم متغيرات النموذج الى متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية.

المتغيرات الداخلية: Endogenous Variables

وهي المتغيرات التي يتم تقدير قيمتها التوازنية من داخل النموذج وتوضحها قيم المتغيرات (Y4 ، Y5، Y6).

المتغيرات الخارجية: Exogenons variables

وهي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج، فقد تكون محددة مسبقا من خارج النموذج وهي كما يلي:

(X5, X6 , X3, X4).

نتائج النموذج الآني

من خلال التوصيف السابق تبين أن النموذج الآني زائد التعريف over identifie ولذلك كانت طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل Three – stage least squares method (3SIS) أنسب الطرق المستخدمة، وهي كالتالي:

- أن اجمالي التأثير للمتغيرات الاقتصادية والبيئية على ترشيد بمفهومها الواسع بلغ حوالي 42%، منهم حوالي 21% للمتغيرات الاقتصادية وحوالي 21% للمتغيرات البيئية مما يشير لوجود تقارب كبير بين تأثير المتغيرات البيئية والاقتصادية على ترشيد الواردات بالمفهوم الواسع وأنه لا يمكن العمل على ترشيد بدون مراعاة كلاهما وأنه من الأهمية بمكان يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والبيئية متناسقين فيما بينهما بحيث لا يمكن اتخذا قرار بشأن أحدهما دون مراعاة الأخر.

- أن المتغيرات المعبرة عن السياسات الاقتصادية والبيئية ساهمت في ترشيد الواردات بالمفهوم الواسع من خلال ترشيد استيراد الواردات غير الضرورية بنسبة 6.5%، وتحسين هيكل الواردات لصالح الأنشطة الانتاجية بنسبة 15%، وتحسين جودة الواردات لتناسب المواصفات القياسية المصرية بنسبة 20%، أي أن الأثر الأكبر كان لصالح جودة السلع المستوردة بنما كان الأثر الأقل على ترشيد استيراد الواردات غير الضرورية وقد يرجع ذلك إلى أن معظم الواردات المصرية من السلع الضرورية والتي تنخفض مرونتها ويزيد الطلب عليها في السوق المصري وأهمها السلع الغذائية مثل الحبوب والزيوت ومستلزمات الانتاج والسلع الالكترونية.

النتائج

ومن خلال استعرض الملامح العامة لدور السياسات الاقتصادية والبيئية في تنمية الصادرات بمفهومها الواسع تبين الآتي:

- أن اجمالي التأثير للمتغيرات الاقتصادية والبيئية على تنمية الصادرات بمفهومها الواسع بلغ حوالي 63%، منهم حوالي 32% للمتغيرات الاقتصادية وحوالي 34% للمتغيرات البيئية مما يشير لوجود تقارب نسبي بين تأثير المتغيرات البيئية والاقتصادية وأنه لا يمكن العمل على تنمية الصادرات بدون مراعاة كلاهما وأنه من الأهمية بمكان يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والبيئية متناسقين فيما بينهما بحيث لا يمكن اتخذا قرار بشأن أحدهما دون مراعاة الأخر.

- أن المتغيرات المعبرة عن السياسات الاقتصادية والبيئية ساهمت في تنمية الصادرات بالمفهوم الواسع من خلال زيادة التنوع في الصادرات بنسبة 24%، وزيادة وتحسين جودة الصادرات بنسبة 22%، نمو الصادرات بنسبة 15%، أي أن أثر هذه السياسات لا يهتم فقط بزيادة قيمة الصادرات وأنما تنوعها في المقام الأول خاصة للصادرات ذات القيمة المضافة العالية ذات المكون الصناعي المرتفع، ثم تحسين جودة هذه الصادرات في المقام الثاني كمدخل رئيسي لزيادة قيمة الصادرات في المقام الثالث.

- أن الأثر الأكبر للمتغيرات الاقتصادية والبيئية على تنمية الصادرات بالمفهوم الواسع كان لصالح تنوع الصادرات المصرية من السلع المختلفة سواء كانت خام أو نصف مصنعة أو تامة الصنع مما يشير لدور السياسات الاقتصادية والبيئية الكبير في تنويع السلع المصدرة سواء كانت زراعية او صناعية أو مواد خام للاستهلاك المباشر او مستلزمات الانتاج.

جدول 5. أهم المتغيرات المستخدمة في نموذج المعادلات الآنية لقياس ترشيد الواردات المصرية من خلال المفهوم الواسع في الفترة 2000-2021

عدد الرسائل الاستيرادية المصرية المرفوضة (جودة الواردات)	واردات مستلزمات الانتاج الصناعي والزراعي (تحسين هيكل الواردات)	قيمة الواردات (ترشيد الواردات)	البيئية السياسات				
			السياسات البيئية لمواجهة أثر التجارة المنقولة بحراً على المناخ		السياسات التجارية	سياسات نقدية	
			انبعاثات ثاني اكسيد الكربون نتيجة الشحن البحري بالمليون الطن	نسبة الكبريت المسموح بها في الوقود للسفن العابرة في الموانئ المصرية	متوسط التعريفة الجمركية على السلع	إجمالي الاحتياطيات النقدية للدولار	
Y6	**Y5**	**Y4**	**X4**	**X3**	**X6**	**X5**	
0.9	11.2	722	2.1	4.5	16.82	13.1	**2000**
1.0	12.9	701	2.2	4.5	16.72	12.9	**2001**
1.0	12.5	680	2.25	4.5	19.89	13.2	**2002**
0.9	10.9	660	2.3	4.5	15.04	13.6	**2003**
1.3	12.8	641	2.36	4.5	10.63	14.3	**2004**
2.2	19.8	623	2.42	4.5	8.76	20.6	**2005**
3.7	20.6	604	2.54	4.5	10.05	24.5	**2006**
5.1	27.0	587	2.7	4.5	8.92	30.2	**2007**
10.7	53.6	570	2.88	4.5	8.02	32.2	**2008**
10.9	45.4	553	2.07	4.5	8.26	32.3	**2009**
13.3	53.0	537	2.94	4.5	9.71	33.6	**2010**
16.2	62.3	545	2.8	4.5	7.71	14.9	**2011**
17.5	69.9	559	2.8	4.5	7.47	11.6	**2012**
14.7	66.7	576	2.54	3.5	8.55	13.6	**2013**
16.4	71.3	673	2.46	3.5	7.43	12	**2014**
18.5	74.0	667	2.43	3.5	7.08	13.3	**2015**
17.7	70.7	622	2.45	3.5	6.63	20.9	**2016**
16.0	66.8	410	2.48	3.5	7.41	33.2	**2017**
20.6	82.4	276	2.47	3	8.19	38.6	**2018**
17.8	77.3	177	2.43	2.5	8.45	40.7	**2019**
14.5	60.3	99	3.47	1.5	7.21	34.1	**2020**
18.4	73.8	61	2.4	0.5	7.21	35.6	**2021**

المصدر:

جدول 6. نتائج التقدير الإحصائي لنموذج المعادلات الآنية لأهم المتغيرات المستخدمة لقياس أثر السياسات الاقتصادية والبيئية في تنمية الصادرات المصرية للأسواق العالمية للفترة 2000-2021م

4- معادلة ترشيد الواردات:

$$Ln\ Y1 = 3.1 + 0.011\ Ln\ x1 - 0.021\ Ln\ X_2 - 0.012\ Ln\ x3 + 0.021\ Ln\ x4 + 0.011\ Ln\ Y2$$

(4.2) ** (3.4)** (5.1)** $(3.1)^{**}$ $(3.2)^{**}$

R-2 = 0.83 DW= 2.4

5- معادلة تحسين هيكل الواردات:

$$Ln\ Y2 = 5.2 + 0.023\ Ln\ x1 - 0.054\ Ln\ X_2 - 0.033\ Ln\ x3 + 0.043\ Ln\ x4 + 0.02\ Ln\ Y2$$

(4.1) ** (3.5)** $(0.6)^{-}$ $(1.1)^{-}$ (4.6) **

R-2 = 0.73 DW= 2.5

6- معادلة تحسين جودة الواردات:

$$Ln\ Y3 = 4.2 - 0.052\ Ln\ x1 - 0.051 Ln\ X_2 - 0.056\ Ln\ x3 + 0.042\ Ln\ x4 + 0.02\ Ln\ Y2$$

$(1.1)^{-}$ (4.65)** (4.14)** $(1.23)^{-}$ (5.29) **

R-2 = 0.81 DW= 2.4

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبيانات جدول 5.

ومن خلال استعرض الملامح العامة لدور السياسات الاقتصادية والبيئية في ترشيد الواردات بمفهومها الواسع تبين الآتي:

- أن اجمالي التأثير للمتغيرات الاقتصادية والبيئية على ترشيد بمفهومها الواسع بلغ حوالي 42 %، منهم حوالي 21% للمتغيرات الاقتصادية وحوالي 21% للمتغيرات البيئية مما يشير لوجود تقارب كبير بين تأثير المتغيرات البيئية والاقتصادية على ترشيد الواردات بالمفهوم الواسع وأنه لا يمكن العمل على ترشيد بدون مراعاة كلاهما وأنه من الأهمية بمكان يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والبيئية متناسقين فيما بينهما بحيث لا يمكن اتخذا قرار بشأن أحدهما دون مراعاة الأخر.
- أن المتغيرات المعبرة عن السياسات الاقتصادية والبيئية ساهمت في ترشيد الواردات بالمفهوم الواسع من خلال ترشيد استيراد الواردات غير الضرورية بنسبة 6.5%، وتحسين هيكل الواردات لصالح الأنشطة الانتاجية بنسبة 15%، وتحسين جودة الواردات لتناسب المواصفات القياسية المصرية بنسبة 20%، أي أن الأثر الأكبر كان لصالح جودة السلع المستوردة بنما كان الأثر الأقل على ترشيد استيراد الواردات غير الضرورية وقد يرجع ذلك إلى أن معظم الواردات المصرية من السلع الضرورية والتي تنخفض مرونتها ويزيد الطلب عليها في السوق المصري وأهمها السلع الغذائية مثل الحبوب والزيوت ومستلزمات الانتاج والسلع الالكترونية.

التوصيات

في ضوء النتائج المشار إليها بالدراسة والتي اتسمت بكونها نتائج متعددة ومتداخلة الأثر فيما بينها، وفي ظل وجود علاقات متداخلة ومتشابكة بين السياسات البيئية والاقتصادية من جانب والتجارة الخارجية من جانب أخر توصي الدراسة بالآتي:

زيادة الانتاج من اجل التصدير وذلك من خلال الآتي:

- توفير مزيد من ضمانات الاستثمار للإنتاج من اجل التصدير من خلال تفعيل قوانين الاستثمار.
- توفير حزمة من الحوافز الاستثمارية وزيادة الاعفاءات الضريبية الخاصة بالأنشطة الانتاجية من اجل التصدير.

زيادة التنوع الجغرافي للأسواق المستوردة وذلك من خلال الآتي:

- إقامة معارض دائمة للسلع المصرية في الأسواق العالمية الواعدة مثل اسواق افريقيا وجنوب شرق أسيا.
- وزيادة البعثات التجارية للأسواق العالمية الواعدة.
- وزيادة عدد فروع البنوك المصرية في الأسواق الواعدة لتسهيل عمليات تمويل الصادرات.

التغلب على معوقات النقل الدولي التي تواجه نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الواعدة وذلك من خلال الآتي:

- التفاوض مع الخطوط الملاحية بشكل جماعي وليس فردي لتقليل النفقات.
- بدعم شركات خطوط الملاحة المصرية وتنظيم رحلات منتظمة وتقليل الإعتماد على الخطوط الأجنبية.
- تسهيل عمليات التمويل والتأمين للصادرات المتجهة إلى الأسواق من خلال شركات ضمان الصادرات.

العمل تطابق نماذج شهادات المنشأ للصادرات مع المعايير العالمية وتسهيل اجراءات التصدير وذلك من خلال الآتي:

- تقليل مستندات التصدير والتحول الرقمي في انهاء عمليات التصدير
- تقليل الوقت اللازم لإنهاء إجراءات خروج الشحنات من موانئ التصدير من خلال تسهيل عمليات الرقابة داخل المؤسسات المنتجة وليس في موانئ التصدير.
- تفعيل دور الاتفاقيات التجارية في تسهيل اجراءات الاعتراف بشهادات المنشأ المصرية وفي المعايير العالمية.

إزالة العوائق الجمركية، والمعوقات غير الجمركية التي تواجه الصادرات المصرية وذلك من خلال الآتي:

- خفض التعريفات الجمركية على الصادرات المصرية من خلال تحسين بنود الاتفاقيات التجارية مع الأسواق العالمية.
- تقليل وقت بقاء الصادرات المصرية في ميناء الاستيراد.
- الحصول على مميزات تجارية تفضيلية لتحسين القدرات التنافسية للصادرات المصرية، وزيادة فرص نفاذها في تلك الأسواق من خلال الاتفاقيات التجارية التفضيلية.

توفير العملات الاجنبية للاستيراد مستلزمات الانتاج من اجل التصدير وذلك من خلال الآتي:

- تفعيل نظام تسعير الدولار الجمركي وتخصيصه لاستيراد مستلزمات الانتاج من أجل التصدير.
- زيادة المزايا الممنوحة من خلال نظام اعادة التصدير والذي يقلل تكاليف العملة الاجنبية الخاصة بالجمارك المفروضة على استيراد مستلزمات الإنتاج.

زيادة الانفاق الحكومي على البنية التحتية للتجارة الخارجية وذلك من خلال الآتي:

- تطوير المنافذ الجمركية.
- تطوير اجهزة الرقابة على الصادرات والواردات.
- تطوير الطرق المرتبطة بالموانئ التصديرية وربطها بمناطل الانتاج من اجل التصدير.

تحسين جودة الصادرات المصرية وذلك من خلال الآتي:

- تشديد الرقابة على جودة الانتاج في المصانع المصنعة والمصدرة للسلع.
- تشديد الرقابة على تداول المبيدات والكيماويات غير المسموح بها في الصادرات الزراعية والغذائية.
- تحسين بيئة التشريعات والتدابير اللازمة للرقابة على السلع المصدرة من خلال مجموعة من القوانين التي تعزز دور الجهات المعنية في الرقابة على الصادرات بنفس مستوى الرقابة على الواردات.
- تنمية الوعي لدى شركات التصدير بأهمية الالتزام بمواصفات جودة السلع المصدرة من خلال تضمين برامج تدريبية يعتبر اجتيازها بنجاح ضمن متطلبات استخراج رخصة التصدير للشركة أو تجديدها.
- عقد برامج وورش للتعريف باشتراطات الأسواق التصديرية ومواصفات الجودة والإجراءات الخاصة بسلامة الشحنات، وتوجيه المنتجين نحو الإنتاج من أجل التصدير منذ بداية عملية الإنتاج.
- فرض سياسات تجارية حمائية على استيراد السلع غير الضرورية والكمالية والتي لها بديل محلي.
- فرض رسوم الاستيراد والتعريفة الجمركية على هذه النوعية من الواردات.
- الاستمرار في متابعة قضايا الاغراق للسلع المستوردة التي تضر الصناعة الوطنية وتحديث قائمة بها مرة كل ثلاثة أعوام على الأكثر.
- توفير الدولار لاستيراد مستلزمات الانتاج والسلع الاساسية بشكل فوري والحد من صعوبات الافراج الجمركي عن هذه السلع.
- زيادة عينات الفحص للواردات التي ترتبط بالتلوث البيئي من خلال تحديد قائمة بهذه السلع وتطوير اجراءات واختبارات الكشف عنها بشكل دوري مرة كل ثلاثة سنوات على الأكثر.

المراجـــع

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (لغربي آسيا) الاسكوا (2019). دور السياسات الجارية في دعم الاقتصادات العربية.

رئاسة مجلس الوزراء. استراتيجية إدارة نظم الحماية البيئية في مصر نحو تحقيق بيئة مستدامة والتصدي لمخاطر تغير المناخ. متاح على الرابط التالي:

قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط التالي: https://data.albankaldawli.org/country/EG

وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية، الإدارة العامة لسياسات التجارة الخارجية، (2020). دور التجارة الخارجية في دعم جهود الدولة لتحقيق أهداف البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة 2030، تقرير رقم 253.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات الحسابات القومية متاح على الرابط:

وزارة المالية، التقرير السنوي لحالة الاقتصاد المصري لعام 2021، متاح على الرابط التالي:

https://mof.gov.eg/ar/archive/monthlyFinancialReport/general

https://mped.gov.eg/Investment

https://www.presidency.eg/media/163943/%D%8A%7D%84%9D%81%9D%8B%5D84%9-%D%8A%7D%84%9D%8AE%D%8A%7D%85%9D%8B3.pdf

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/challenges-economy-Arabic_0.pdf

الملخص العربي

أثـــر الســـــياســـــــات الاقتصـــــــاديــة البيئيــة على تنميـــــة الصــادرات المصــرية

إبراهيم محمد المتولي[1]، رجب محمد حفنى[2]، سامح عبدالحفيظ أبوالقاسم[3]، رياض إسماعيل رضوان[2]

1. قسم العلوم الإدارية والقانونية والاقتصادية البيئية، معهد الدراسات البيئية، جامعة العريش، مصر.
2. قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر.
3. معهد بحوث البساتين، مركز البحوث الزراعية، الجيزة، مصر.

يهدف البحث التعرف على دور السياسات الاقتصادية والبيئية في تنمية التجارة الخارجية بمفهومها الواسع للحكم على فاعليتها ووضع السياسات والآليات المناسبة لتحسين كفاءتها بما يضمن تنمية الصادرات والحد من الواردات غير الضرورية، وتحددت مشكلة الدراسة في تباين وتداخل الأثر للسياسات المالية والبيئية على التجارة الخارجية المصرية وتنميتها، والذي يشمل زيادة الصادرات، والحد من الواردات غير الضرورية، مما يزيد من صعوبة تحديد الدور الفعال لهذه السياسات على التجارة الخارجية المصرية ومن ثم الحكم على فاعليتها وقدرتها على تنفيذ أهدافها في تنمية التجارة الخارجية المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن اجمالي التأثير للمتغيرات الاقتصادية والبيئية على تنمية الصادرات بمفهومها الواسع بلغ حوالي 63%، منهم حوالي 32% للمتغيرات الاقتصادية وحوالي 34% للمتغيرات البيئية مما يشير لوجود تقارب نسبي بين تأثير المتغيرات البيئية والاقتصادية وأنه لا يمكن العمل على تنمية الصادرات بدون مراعاة كلاهما وأنه من الأهمية بمكان يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والبيئية متناسقين فيما بينهما بحيث لا يمكن اتخذا قرار بشأن أحدهما دون مراعاة الأخر. أما دور السياسات الاقتصادية والبيئية في ترشيد الواردات بمفهومها الواسع تبين أن اجمالي التأثير للمتغيرات الاقتصادية والبيئية على ترشيد بمفهومها الواسع بلغ حوالي 42%، منهم حوالي 21% للمتغيرات الاقتصادية وحوالي 21% للمتغيرات البيئية مما يشير لوجود تقارب كبير بين تأثير المتغيرات البيئية والاقتصادية على ترشيد الواردات بالمفهوم الواسع وأنه لا يمكن العمل على ترشيد بدون مراعاة كلاهما وأنه من الأهمية بمكان يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والبيئية متناسقين فيما بينهما بحيث لا يمكن اتخذا قرار بشأن أحدهما دون مراعاة الأخر.

الكلمات الإسترشادية: السياسات الاقتصادية، السياسات البيئية، الصادرات، الواردات، مصر.

REVIEWERS:
Dr. Mostafa M. ElSadany | melsadany2012@yahoo.com
Dept. Agric. Econ., Fac. Agric., Damanhour Univ., Egypt.
Dr. Mohamed A. ElSayed | melsayed@aru.edu.eg
Dept. Econ. and Rural Develop., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.